

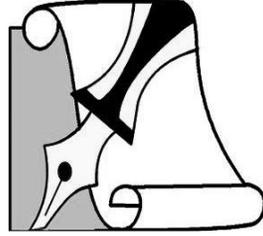


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بينما كانت الأنظار في البلاد منصبة على الملف الحكومي الشائك وما سيحمله الرئيس المكلف سعد الحريري إلى بعدا من مسودة حكومية لعرضها على رئيس الجمهورية ميشال عون، طراً جديداً سلبياً في قرار شركة التدقيق الجنائي ألفاريز ومارسال في حسابات مصرف لبنان، بوقف العمل في عقد الاتفاق مع الدولة اللبنانية وذلك بعد أربعة أشهر على تكليفها.

وفي ظل كارثة متعددة الأوجه في البلاد التي كانت تنتظر الاحتفال بذكرى الاستقلال، ووسط جمود كبير في الملف الحكومي يزيد مع الأيام، أبلغت الشركة وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني في كتاب توقّفها عن العمل وإنهاء الاتفاقية الموقعة مع وزارة المال للتدقيق المحاسبي الجنائي بالنظر إلى عدم حصول الشركة على المعلومات والمستندات المطلوبة للمباشرة بتنفيذ مهمتها، وعدم تيقنّها من التوصل إلى معلومات كهذه حتى ولو أعطيت لها فترة ثلاثة أشهر إضافية لتسليم المستندات المطلوبة للتدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان.

وبعد هذا القرار، بات على لبنان أن يدفع رسماً جزائياً بنحو 150 ألف دولار لقاء فسخ الشركة للاتفاقية معه، علماً أن أحد بنود العقد ينص على أن للشركة الحق باستيفاء رسم جزائي من الدولة اللبنانية في حال عجزت الشركة عن الحصول على المعلومات التي تطلبها وإذا لم تتعاون الدولة معها.

وقد أثار هذا الأمر أسئلة كثيرة ومتعددة حول الأسباب التي دفعت الشركة لاتخاذ هذا القرار بهذه السرعة علماً أنها سبق ووافقت على قرار تمديد مهلة تسليم مصرف لبنان المعلومات التي تطلبها ثلاثة أشهر ولم تكن المهلة قد انتهت، وهل لذلك علاقة بجملة الضغوط المتتالية التي تزامنت من سياسة العقوبات الأميركية الأخيرة والتهديدات الإسرائيلية وعرقلة تأليف الحكومة

والتلاعب بسعر صرف الدولار الذي ارتفع إلى معدلات قياسية تخطى الـ 8500 ل.ل.؟ كما تساءل كثيرون حول عدم نية قوى سياسية عدة بذلك التدقيق كونه سيكشف فسادها وهو ما يؤدي حاكم مصرف لبنان دورا في التغطية عليه وذلك تحت عنوان أن يشمل التدقيق كل وزارات وإدارات ومؤسسات الدولة وليس فقط مصرف لبنان.

ويشير البعض إلى أن قرار التدقيق الجنائي لم يكن جديا منذ البداية، وكان محل انقسام سياسي بين السلطة السياسية والحكومة والمجلس النيابي ورئاسة الجمهورية والمصارف ومصرف لبنان. وأن هناك تحالف عريض من قوى سياسية ونيابية ومالية ومصرفية تعاونت على إجهاد التدقيق الجنائي بالتعاون مع مصرف لبنان الذي رفض التعاون مع الشركة ورفض تسليم المستندات والمعلومات التي طلبتها الشركة تحت ذرائع واهية أهمها قانون النقد والتسليف والسرية المصرفية. علما أن قانون السرية المصرفية لا يتعارض مع التدقيق الجنائي، وما حصل في موضوع سرقة ودائع اللبنانيين والفساد في مالية الدولة جريمة وطنية كبيرة لا يمكن كشفها في ظل وجود الطبقة السياسية الحالية التي تحمي منظومة الفساد.

وقد وجّه كل ذلك ضربة قوية للموضوع ودعما غير مسبوق لحاكم المصرف رياض سلامة. ويبدو أن المنظومة التي أوصلت البلد إلى الانهيار تحمي سلامة الذي استخف بقرار الحكومة التعاقد مع شركة ألفاريز ومارسال، وأحبطه عبر رفضه التعاون مع الشركة متمردا على قرار رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، معتمدا على كتل سياسية وازنة داخل الحكومة وخارجها، في مقدمها تيار المستقبل وحركة أمل والحزب الاشتراكي. وهو تمسك بموقفه بحجة أن السرية المصرفية والمهنية تمنعه من تسليم ما يزيد على 50 في المئة من المعلومات المطلوبة من الشركة وهو سلم في الاصل أقل منها.

وإزاء ذلك، سيكون الرهان على ما تقدمت به كتلة حزب القوات اللبنانية مع تقديم اقتراح قانون لتعليق العمل بقانون سرية المصارف لمدة سنة في كل ما يتعلق بعمليات التدقيق الجنائي. وبشكل لا لبس فيه، أكد النائب جورج عدوان رفض تدرع سلامة بالسرية المصرفية لإخفاء الأرقام الحقيقية.

وبالعودة إلى قرار الشركة بإعلان إنهاء الاتفاقية لعدم تيقنها من التوصل إلى معلومات حتى ولو أعطيت لها فترة ثلاثة أشهر إضافية لتسليم المستندات المطلوبة للتدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، فإنه مع إسقاط عقد التدقيق، تصبح الأمور أكثر تعقيدا، وخاصة في ظل حكومة تصريف أعمال، غير قادرة على توقيع عقد جديد مع شركة جديدة. أما في حال تأليف حكومة جديدة، فمن البديهي الافتراض أن توقيع أي عقد مشابه سيكون صعبا، في ظل رئاسة الحكومة من قبل حليف سلامة وهو الحريري. في أية حال، يتعلق الموضوع حسب خبراء متابعين له، بأموال عامة نهبت وسرقت، مع اتهامات غير موثقة حتى اللحظة حول تلاعب في قيود مصرف لبنان بعد هندسات مالية فاشلة، ما يدفع إلى الاختباء وراء قانون السرية المصرفية الذي يحول دون الكشف عن الحسابات، في ظل حديث عن تواطوء بين بعض النظامين المالي والسياسي.

ويجب أن نعود إلى القرار الذي اتخذته السلطة التنفيذية بإجراء تدقيق مالي جنائي في ظل عدم معرفة أرقام الخسائر، وقد اتخذ قرار في مجلس الوزراء كلف شركة متخصصة للعمل على هذا الصعيد، وتم التوقيع على العقد الذي تلاه اجتماع في بعثا وتم الاتفاق على تمديد المهلة لثلاثة أشهر لم تنته حتى اللحظة، وذلك لتلبية بعض الأسئلة المطروحة من قبل الشركة.

ويلفت بعض الخبراء النظر إلى أن هذا الأمر هو فعلا لمصلحة حاكم مصرف لبنان كونه يشكل فرصة لتبرئة ذمته عبر شركة أجنبية ذات مصداقية تقوم بالعمل، ولا سبب لتهربه وهو مغطى أصلا من الحكومة.

على أن التدقيق يشكل مطلبا فرنسيا، وهو شكل أحد أركان الورقة الاصلاحية للحكومة ولا يمكن الحصول على أية مساعدة خارجية من دونه. من هنا، يلفت البعض النظر إلى أن سلامة لا يجب أن يخشى تحوله إلى كبش فداء، كما أن التدقيق يمكن أن يشمل الجميع بدءا من مصرف لبنان كونها أموال عامة للبنانيين، ولا حاجة إلى إجراء تعديل في القانون كمقدمة للتدقيق.

ويطالب بعض المتحمسين للتدقيق رئيسي الجمهورية والحكومة إلى الضغط كتابيا على سلامة لتقديم ما لديه، لكن هذا الأمر يبدو بعيد المنال وقد يتخذ مساره القانوني الطويل.

ويقول خبراء إنه بالنسبة إلى السؤال الأبرز المتعلق بالوزارات وصناديقها حيث مكامن الهدر والفساد، فإن رفع السرية عن حسابات الدولة سيؤمن شمولية المبدأ على الجميع، والشركة ستقتحم الموضوع عبر الحساب رقم 36 في مصرف لبنان، والدولة شخصية معنوية واحدة ما يشمل كل الوزارات، حسب وجهة نظر دستورية.

ويعتبر الخبراء الدستوريين والقانونيين الوسطيين أنه يجب الانطلاق من ثابتة أن ما يجري يتعلق بسياسة نقدية وهدر للمال العام، وإذا كان هناك من استفاد في شكل غير قانوني وحقق أرباحا هائلة من أموال الشعب وودائع الناس، عندها يجب فتح كل تلك الملفات لكي نرى ماذا حصل في كل السنوات الماضية وأدى إلى هذا الإفلاس، في ظل عدم معرفة مصير أموال الناس في المصرف المركزي بعد تحقيق المصارف أرباحا خيالية من فوائد وهندسات مالية غير

طبيعية. في مقابل وجهة نظر تقول إنه خطأ في الادارة نتيجة الرؤية المخطئة وليس عملية نهب واحتيال تستوجب فتح التحقيق الجنائي.

على أن هذا المطلب يعد طبيعيا في كل المؤسسات حيث المال، وهناك نوعان من التدقيق المحاسبي، الأوديت والفرونزيك الجنائي من دون أن يشكل الاخير بالضرورة جنائية، لكنه اكتسب هذه الصفة كونه يلج ما هو أبعد من الأرقام ولا يحللها فقط ويستكشف الطرق التي سلكها كل حساب، وهو شبيه بالمحقق الذي يذهب إلى مسرح جريمة ويكشف التفاصيل، وبالنتيجة فإن هذا التدقيق يجب أن يحصل.

وعلى صعيد إشكالية قانون السرية المصرفية والتدريغ بها. فإنه تقنيا، من يرفع وجهة النظر التي تقول بحماية تلك السرية وعدم القدرة على توفير الأرقام، يمتلك وجهة نظر قانونية سليمة كون القانون لا يعدل سوى بقانون وليس بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار من وزير المالية.

لكن بما أن قانون السرية المصرفية يتعلق بالدولة وبمؤسساتها، فتستطيع الدولة نفسها أن تطلب رفع السرية هذه، والأمر شبيه بطلب يقدمه زبون المصرف وهذا حقه من ناحية المبدأ.

على أن من يتنازل أو يطلب ذلك هو مجلس الوزراء الذي يمثل مجتمعا السلطة التنفيذية ولا يستطيع حتى وزير المالية طلب هذا الأمر الذي يحتاج إلى السلطة مجتمعة. وبذلك يمكن التوصل إلى حل للمسألة برمتها.

وتستطيع حكومة تصريف أعمال طلب ذلك دستوريا، إذ ليس هناك ما يمنع مجلس الوزراء من الاجتماع في حالة كهذه، وهناك أمثلة عديدة في مراحل سابقة من التاريخ اجتمعت خلالها حكومة تصريف للأعمال. حدث ذلك في الماضي خلال ستينيات القرن الماضي وتكرر حديثا

مع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في العام 2013 حين اجتمع المجلس لتعيين هيئة الاشراف على الانتخابات، كما حصل بعد الانتخابات النيابية في حزيران من العام 2009..

لذا، فلا داعي لقانون جديد حتى لو كان الطرح عن حسن نية، طالما في إمكان مجلس الوزراء الاجتماع. والأمر يتطلب غالبية بسيطة في الحكومة حسب المادة 65 من الدستور، كونه ليس من المواضيع الـ14 الاساسية التي تتطلب الثلثين من الاصوات.

ولكي تحصل هذه الجلسة، على رئيس الحكومة المستقيل حسان دياب أن يدعو بالاتفاق مع رئيس الجمهورية ميشال عون الى الجلسة وتحديد جدول أعمال من بند وحيد هو هذا تحديدا. ويمكن أيضا سلوك طريق مجلس النواب لكي يقر هذا الاقتراح كون البلاد في دورة انعقاد عادية.

وجهة النظر هذه تحضر في ظل العوائق العملية التي تمتثل في وجه العملية الدستورية والبيروقراطية لقانون جديد في مجلس النواب. لكن ذلك قد يكون صعبا وستتجه المسألة نحو قرار جدي من قبل القوى السياسية الكبرى في ظل نية صارمة من قبل العهد لملاحقة الموضوع.. حتى الآن.

## المأزق الحكومي

في موازاة الواقع المالي والاقتصادي الخطير، يستمر الجمود في الملف الحكومي، فبعد اعتصام الرئيس المكلف ومصادره والمقربين منه بالصمت طيلة الشهر الماضي، يبدو أن الحريري قرر المواجهة الإعلامية بالمواربة مع رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، وذلك بالعودة إلى توجيه الرسائل السياسية بطريقة المصادر والزوار.

فقد وضع بيت الوسط ثلاث لاءات: لا مساومة لا مسايرة ولا اعتذار، والاتجاه نحو تأليف حكومة لن تكون تقليعتها بالأمر السهل، وسط التعقيدات المحلية والخارجية. ويردد مقربون منه أنه في معركة لن يستسلم فيها، وهو حسم خياره ولن يتراجع حتى ولو بقي رئيسا مكلفا حتى نهاية عهد الرئيس ميشال عون، فهو وضع سقفا للتأليف ولن يحيد عنه وبعد ان قدم استقالته بعد 17 تشرين الأول العام الفائت، فهو لن يعود الى تأليف حكومة تشبه الحكومات السابقة لمصلحة اللبنانيين.

لكن من الواضح أن الحريري يتصرف على ضوء من هو في البيت الأبيض الأميركي ويخشى العقوبات عليه وربما يريد إضفاء عوائق غير قابلة للحل أمام الحكومة لكي لا يشكل. فيما اتهمته أوساط سياسية بإحياء الخلاف حول تسمية وزير المالية مع الرئيس نبيه بري وحزب الله بعدما تم الاتفاق على هذا الأمر منذ مفاوضات التأليف مع السفير مصطفى أديب، مرجحة إطالة أمد ولادة الحكومة حتى العام المقبل لارتباطها بالتطورات الدولية والإقليمية أكثر من أي وقت مضى.

من هنا يمكن تفسير رغبته في اختيار معظم الوزراء المسيحيين. وهو في العلن يدفع التهمة عن نفسه بقوله إنه يرفض اتهامه بالطائفية وعزل المسيحيين، مذكرا أن تيار المستقبل منذ أيام الرئيس رفيق الحريري وحتى اليوم هو عابر للطوائف وحريص على احترامها، ومكررا الكلمة الشهيرة للرئيس الراحل أوقفنا العد.

وتشير أوساط في تيار المستقبل إلى أن مقربين من الحريري دعوه إلى زيارة بكركي في القريب العاجل للقاء البطريك الماروني بشارة الراعي، لإعلان موقف من على منبر الصرح يوضح فيه حقيقة موقفه ويدفع عنه تهمة تهميش المسيحيين.

من ناحيتها، فإن أوساط الحريري لا تتكر أن الأخير طلب من عون أن يسمي وزيرين فقط، مقابل تسمية المردة وزيرين والطاشناق وزيراً، فيما يترك له حق تسمية الوزراء الآخرين من الاختصاصيين، غير القريبين منه. لكن هذا العرض لم يحظ بموافقة عون لكونه يتعارض مع معيار أن يسمي كل طرف وزراءه المتبع في الحصص الشيعية والدرزية والسنية. هؤلاء يرفضون الإشارة إلى أنه ترك أمر تسمية الوزراء الشيعة لثنائي حزب الله وأمل أو الوزير الدرزي للحزب الاشتراكي، مؤكدة أن التسمية ستأتي من عنده وبالتشاور مع الأطراف المعنية. لكن ذلك تنفيه قوى ٨ آذار، مشيرة إلى أنه لم يتم الحديث بعد في أسماء الوزراء، إلا أنها أكدت أن من المحسوم أن الأسماء الشيعية ستطرح من قبل الثنائي، على أن يختار الحريري من بينها. ولدى انصار الحريري مطالعة دفاعية عن زعيمهم مؤداها أنه في وضع لا يحسد عليه، وهو واقع بين حدي الانتظار حتى رحيل إدارة ترامب، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات انهيار في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية ومزيد من انهيار سعر صرف الليرة يوميا، وبين الاعتذار عن عدم التأليف. وكلا الخيارين مُر للرجل الذي كان ينتظر العودة الى السرايا الحكومية بفرغ الصبر، ويحاول التحايل عليهما بالتصويب على عناد التيار الوطني الحر ورئيسه، متهما الأخير بالتعطيل والعرقلة، علما بأن زوارا للحريري نقلوا عنه أخيرا أنه بدأ يشعر بعمق المأزق، وأنه لو كان يعلم لما قبل بالأمر من أساسه، مع إدراكه لعجزه عن الوقوف في وجه الإدارة الأميركية، وإدراكه في الوقت نفسه استحالة إمكان تخطي فريق لبناني أساسي في تأليف الحكومة. امام هذه الصورة، فإن الحديث عن تفعيل عمل الحكومة المستقلة بدأ يتردد على اعتبار أنه الحل الوحيد لمواجهة تأخر التأليف. ولذلك، ثمة أفكار بدأ التداول بها عن احتمال عودة الوزراء إلى مزاولة عملهم بشكل أكثر فاعلية، وصولا إلى احتمال عودة الحكومة إلى الاجتماع. وفيما تدعم فتاوى دستورية عديدة هذا التوجه، فإن مصادر المستقبل تؤكد أن أي اجتماع أو تفعيل لعمل الحكومة هو مخالف للدستور، الذي يشير إلى تصريف أعمال بالمعنى الضيق. كما أنه من غير المعروف ما سيكون عليه موقف رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب غير المتحمس حتى اللحظة لهاذا الأمر.

في الخلاصة، لا حكومة في الأفق المنظور حتى الانتهاء من أمر الإدارة الأميركية الحالية برئاسة دونالد ترامب.

وعلى صعيد المبادرة الفرنسية، فإن الرئيس إيمانويل ماكرون ليس في صدد التراجع عنها والا فإنه ما كان تنبأها في الاصل، والفرنسيون يقومون بمحاولة جديدة للتوفيق بين الرئيسين عون والحريري لتذليل العقد الأخيرة المتمثلة بتسمية الوزراء المسيحيين، وتبادل الحقائق لا سيما الطاقة والاتصالات.

لكن التملل الفرنسي يتصاعد أكثر فأكثر هذه الأيام من اللبنانيين، مع علمهم بأن العقوبات الأميركية تضيء عرقلات عميقة على عملية تأليف الحكومة. وثمة من يشير إلى أن ظن الحريري خاب، كما الموفد الفرنسي باتريك دوريل، اللذين راهنا على العقوبات لكي يتنازل باسيل. ومنذ أن أيقنا أن الأخير ورئيس الجمهورية، يصران على موقفيهما توقفت عملية التأليف.

وبالنسبة إلى الإدارة الأميركية، فإن قرارها بدا حاسما وغير قابل للنقاش، حتى أن لبنان وأزمته كانا موضع بحث مقتضب جدا أثناء لقاء وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الإليزيه في اليوم التالي، إلى حد أن المساعي الفرنسية اقتصرت على المطالبة بإرجاء إصدار عقوبات جديدة، مع إدراك باريس أن الإدارة الراحلة ترفض بحث قد يقود الى تليين موقفها بما يكفل فتح كوة في الجدار المسدود تسمح بنفاذ المبادرة الفرنسية.

وفي موازاة ذلك، تشير أوساط دبلوماسية إلى أن الفرنسيين يعدون لاقتراح قانون ينص على تجريم الحكومة في حال أرسلت أموالا مباشرة إلى لبنان أو من طريق تنظيم مؤتمرات دولية لجمع المساعدات ذهبت جميعها في خدمة منظومة الفساد.

ويردد البعض بأن شخصيات لبنانية في باريس تعمل على تحريض فرنسا لفرض عقوبات على لبنانيين، وذلك بالتعاون مع مجموعة من النواب والقضاة الفرنسيين لتقديم مشروع القانون في القريب العاجل وتحويله إلى قانون نافذ من أجل وضع المساعدات الفرنسية في إطارها الصحيح، وألا يستفيد منها المسؤولون في لبنان لمراكمة فسادهم الذي أوصل البلد إلى الانهيار الاقتصادي والمالي غير المسبوق.

قد يكون هذا نوع من التسريب للضغط على اللبنانيين، لكن البعض يلفت الانتباه إلى أن فرنسا استفسرت من بومبيو خلال زيارته باريس، حول العقوبات على شخصيات لبنانية، محاولة الحد منها أو تأجيل الإعلان عنها. لكن الوزير الأميركي بدا سلبيًا حتى أن وجهة نظره اختلفت مع ماكرون الذي يراهن على وصول إدارة أميركية جديدة إلى البيت الأبيض للتفاهم معها حول ملفات عديدة منها لبنان.

## العهد في أزمة

خرج رئيس الجمهورية ميشال عون خلال خطاب الاستقلال، بمواقف تصعيدية على صعيد المعركة في وجه الفساد الذي قدم منذ نيف وأربع سنوات لمجابهته ومواجهة طبقة سياسية ترسخت عميقًا منذ بداية تطبيق إتفاق الطائف.

لكنه تأخر كثيرًا ليبصعد في تلك المعركة وكان يمكن لذلك الخطاب الإستقلالي أن يشكل ركنا من خطاب القسم في العام 2016. لكن لسان حاله ومناصريه هو أن تأتي كلمة الإستقلال

متأخرة خير من أن لا تأتي أبدا، لكن العبرة في الفعل في معركة جد صعبة، إن لم نقل مستحيلة مع منظومة سلطوية يعتبر العهد نفسها خارجها.

من يدقق بكلمات عون السبت الماضي، يستشرف إرهابات المرحلة المقبلة بالنسبة إليه كما إلى وريثه في التيار الوطني الحر جبران باسيل، بينما تسير عقارب الزمن متسارعة في الثلث الأخير من الولاية الرئاسية.

الخطاب جاء دفاعيا في إطار الهجوم، عبر نبذة عالية ليلقي اللوم على شركائه في السلطة مستخدما مصطلحا دأبت إنتفاضة الشارع على ترده ضد منظومة الفساد الطائفية والمذهبية. الفساد الذي يتخذ أوجها عدة سياسية ومالية وإدارية والذي يمنع أركانه مجتمعين المحاسبة في بلد يعاني مآسي من كل نوع.

يرى متابعون لتاريخ الرجل في مراحل المختلفة، أن ما خرج به كان دأبه على الدوام في تحميل المسؤولية للآخرين الذين يرى نفسه ضحيتهم وكيديتهم.

والعماد الذي عاد إلى وطنه في العام 2005 متكئا على تاريخ في النضال والصمود عند المسيحيين منذ بروزه العام 1989، حاز حين عودته على نحو 77 في المئة من أصوات منتخبهم. مع الوقت، بدأ العد التراجعي له ليحصل على نصف الأصوات تقريبا في انتخابات العام 2009، وإن حافظ على تصدره عندهم.

والحال أن كثيرة هي العوامل التي جعلت في تآكل رصيد العماد الذي وجهت إليه مرحلة الحكم وإخفاقاتها ضربة قوية توجت في 17 تشرين العام الماضي بالتكافل والتضامن مع أخصامه على الساحة المسيحية الذين لم توجه إليهم تلك الادانة العميقة، بعد أن سارعوا إلى خلع عباءة الحكم الوسخة ومحاولة تسلق الانتفاضة.

واليوم، تختلف التقديرات حول مدى هذا التراجع الذي يوجه أساسا إلى رئيس التيار باسيل. ثمة من يشير إلى توازن ما بات قائما بين التيار والقوات اللبنانية التي حققت تقدما في الانتخابات النيابية الأخيرة وقلصت الفجوة مع التيار الذي تخطى ثلث الأصوات بقليل.

لكن السؤال هنا لا يتعلق بالأحزاب حصراً، وهو ما يعني الأخصام مثل الكتائب والمردة وغيرهما من الذين لم يحققوا مكاسب هامة أخيراً، بل بالشرائح المستقلة. وهؤلاء قوامهم الخارجين من التيار وأولئك المعارضين اصلاً له، كما المتعاطفين مع المناخ السياسي الحالي بعد إندلاع الانتفاضة الشعبية.

وهي شرائح يميزها حضور شبابي متمرد على الأحزاب السياسية التقليدية يبحث عما هو جديد، مضافاً إلى نخب مسيحية إفتقرت عن التيار وباتت ذات قرار ذاتي، وطبعا الذين تركوا الأحزاب المتخاصمة مع التيار والذين شرعوا في قراءة نقدية للجميع.

وفي محاولة منه لإستعادة القيادة، يبدو أن عون شرع في رفع عنوان محبب للبنانيين وهو الإصلاح عبر ضرب الفساد. وكان ذلك قوام خطابه الأخير لقيام الدولة، متحدثاً عن التحقيق المالي الجنائي الذي يتهم العهد المنظومة المضادة بإفشاله.

ستفرج الفترات المقبلة عن معارك نيابية سيخوضها العهد والتيار وعلى رأسها إستعادة الأموال المنهوبة. وفي مسألة التدقيق الجنائي، يبدو خصوم العهد واضحين، حسب قراءة البعض: هي الطبقة السياسية التي حكمت مع بداية تطبيق الطائف. لا صعوبة في معرفة هؤلاء الذين يصنفهم العهد بحماة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. حسب التيار هم حركة أمل وتيار المستقبل والحزب التقدمي الإشتراكي هم على رأس المنظومة التي ألمح عون إليها. ولعلمهم من قصدهم بحديثه عن تحرير مؤسسات الدولة من نفوذ السياسيين والمرجعيات، علماً انها تهمة يقابله الأخصام أنفسهم بها وهو الذي جاء إلى الحكم لوضع حد لسيطرة السياسيين على الدولة.

يشير هؤلاء الأخصام إلى أن كل ما جاء في خطابه الشعبي هو للإستهلاك الاعلامي ليس أكثر وللمزايدة ولمحاولة الحد من تدهور الشعبية التي تمثل التحدي الأهم لخليفته المختار جبران.

اليوم، جاء الخطاب ليؤكد أن لا حكومة في المدى المنظور، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد أكثر من أي وقت مضى إلى حكومة فاعلة وفعالة نادى بها عون في كلمته.

هنا، لدى العهد والتيار معركتهما التي تتخذ من جديد عنوانها المسيحي وقد اقتتصا غلطة الحريري في محاولة إستثنائه بغالبية الوزراء المسيحيين لرفع تلك المظلومية ومحاولة الكسب من جديد في الشارع المسيحي.

وفي كلامه حول الإستقواء والتستر بالمبادرات الإنقاذية للخروج عن القواعد والمعايير الواحدة التي يجب إحترامها وتطبيقها على الجميع، رفع عون عالياً قضية تلك المظلومية قبل أن يضع عناوين جاذبة للمسيحيين أولها قضية معالجة كارثة إنفجار المرفأ التي زاد سوء حال أهل المناطق المجاورة وهم مسيحيون في غالبيتهم، من وطأة الغضب الشعبي على العهد، وهنا كان وعد رئيس الجمهورية في معالجة جوانب الكارثة كافة على صعيد التحقيق.. لكن الأمور تبقى في خواتيمها.

أما الدعوة إلى الحوار، فهي ليست الأولى لعون، لكنه أشار إليها في ظل ما تحدث عنه من متغيرات وتحولات مقبلة في محاولة لمعالجة القضايا العالقة، لكنها لن تخرج عن واقع حوارات ماضية، وهي محاولة لإظهار الطابع الجامع والمحايد للعهد، حسب قراءة مخاصمة له.

على أن ما يستخلص من الخطاب الأخير، أن عون سينتقل عملياً من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، لكن ذلك لا يبدو سيحقق النجاح في وجه المنظومة المتحالفة مع بعضها البعض ما يؤكد تماسكها، كما نتيجة عدم إستعداد الحليف الأوثق، حزب الله، على مناصرة العهد ضد بعض تلك المنظومة لأسباب كثيرة. وكان لكلام عون عن المتاريس المصلحية التي رفعت في وجه التدقيق الجنائي، بتمويه مُتقن لتوجه الضربة له، دلالات كثيرة حول المنظومة التي المقصودة والممسكة بمفاصل القرار المالي منذ عقود.

من الواضح أن الرئيس عون سيخوض معركته المقبلة على هذا الصعيد في المجلس النيابي في ظل حكومة تصريف للأعمال، وبدعوته نواب الأمة إلى القيام بواجبهم التشريعي الذي على أساسه أولاهم الناس ثقتهم، يكون قد رسم معالم الحرب في إطارها الدستوري وشرع فيها عبر رسالته الى المجلس النيابي للقيام بواجبه على هذا الصعيد. لكن الفشل من جديد سيكون له

تداعياته عبر المزيد من التخطب في البلاد، على العلاقة مع أخصامه السياسيين، وربما يستدعي نقاشا جديا مع الحليف الأهم والأوثق: حزب الله.